

فصائل المنظمة من الشرعية التاريخية إلى الشرعية الانتخابية

الديمقراطي يمكن أن ينتج جسما تمثيلا مشوها، وبالتالي يزيد من تعقيد الأزمة بدل أن يشكل مخرجا لحلها». ولفت إلى أن «النظام الانتخابي الذي يضمن تمثيلا عادلا فعليا لكل قوى المجتمع هو وحده الذي يمكن من الخروج من الأزمة».

وطالب عبد الكريم «بتمثيل قوى اجتماعية مثل المرأة والشباب وقوى ذات طبيعة مهمة في المجتمع، لكنها مهمشة في الفعل السياسي، وفي الفترة الأخيرة شهد المجتمع الفلسطيني نقاشا حول القانون الانتخابي ساهمت فيه كل أطراف المجتمع».

واستطرد قائلا «في جلسات هذا المؤتمر، هناك من طرح ضرورة وجود لجنة حكماة تقوم بصياغة القانون الانتخابي، باعتبار أن هناك تناقضا في المصالح ما بين المجلس التشريعي، الذي يريد معظم أعضائه إيجاد الظروف الأفضل لاستمراريتهم، في موقعهم، وبين اعتمادهم لنظام انتخابي جديد يغير قوانين اللعبة، التي على أساسها جرى انتخابهم منذ سنوات».

وتساءل عبد الكريم: لماذا الحاجة للجنة حكماة؟! نحن اليوم نتحدث عن نظام سياسي فلسطيني، وهذا النظام جزء منه السلطة الفلسطينية ومؤسساتها التشريعية، النظام السياسي الفلسطيني هو منظمة التحرير حتى هذه اللحظة، وهي التي يوجد إجماع عليها، بما في ذلك الحركة الإسلامية، مؤخرا، حيث أنها تشكل الإطار الجامع. إذن، لماذا لا يجري توافق في إطار مؤسسات منظمة التحرير على النظام الانتخابي الأنسب؟!»

وأضاف «كيف من الممكن انتخاب سلطة تشريعية في الضفة والقطاع، تشكل الجسم التمثيلي لهذا القسم من الشعب الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، على أسس لا يستفتى فيها ولا يؤخذ فيها بعين الاعتبار الجزء الآخر من الشعب الفلسطيني وممثليه في الشتات؟»

وخلص إلى القول «أعتقد أنه لا بد من توافق على النظام الانتخابي، بالإضافة إلى ضرورة وجود قراءة صحيحة ودقيقة لنتائج الانتخابات المحلية والرئاسية الأخيرة، وهذه القراءة أثبتت أولا، أنه لا يوجد تفويض مطلق لأحد، وإنما هناك شرعية انتخاب لموقع معين مشروطة بتوافق مع أطراف أخرى، وثانيا، إن هناك مساحة لتيار ثالث، ولكن للأسف ليس هناك بعد تيار ثالث، وينبغي على المعنيين بهذا استخلاص الدرس لكي يملأوا هذه المساحة من خلال بناء ديمقراطي لتيار ثالث».



قيس عبد الكريم

عضو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية

لتحرير فلسطين

بدأ قيس عبد الكريم «أبو ليلى» مداخلة بتوضيح مصطلح «الشرعية»، وما ينطوي عليه من إشكاليات، وما يجب أن يتوفر فيه من عناصر حتى يكون مقبولا.

وقال «مصطلح الشرعية التاريخية هو مصطلح إشكالي، ومفهوم ينطوي على الكثير من الغموض، وهو يعني أن يستمد الفصل أو أية جهة شرعيته من تاريخه، ومن دوره السابق في الحياة السياسية أو النضالية، وبالتالي هو مفهوم ماضوي، والشرعية التي تستند إلى الماضي هي شرعية جافة، مفرغة من المغزى وشكلية وخالية من المضمون».

وأضاف «بما أن القبول هو عنصر أساسي من عناصر الشرعية، وبذلك يكون مسلما ومعترفا بها، فالشرعية الخالية من المضمون هي لا شرعية، وهذا هو التناقض الذي ينطوي عليه هذا المصطلح. ومالم يتجدد هذا الدور النضالي أو السياسي، الذي يستند إلى الماضي، ليستجيب إلى متطلبات وتحديات الحاضر والمستقبل، سيفقد شرعيته بصرف النظر عن التسليم الشكلي به».

ويرى عبد الكريم أنه «من الأدق التحدث عن الشرعية الثورية وما تعطيه من شرعية للفصيل من الشعب الذي يخوض باسمه هذا النضال، وما تعنيه هذه الشرعية المستمدة من الدور الذي يقوم به الفصيل في سياق النضال والتحرر الوطني المسلح، وغيره من أشكال النضال».

وأشار إلى أنه «عند التطرق إلى الشرعية الثورية، فالمقصود أن يستمد هذا الفصيل السياسي شرعيته من دوره في النضال من أجل التحرر الوطني، وفي الواقع هذا هو العنصر الرئيسي الذي أعطى فصائل منظمة التحرير شرعيتها المسلم بها، والاعتراف بدورها ومكانتها في إطار المنظمة على الأقل، وإن لم يكن مسلما به خارجيا وعربيا وعالميا».

وأكد أن «مصدر كل شرعية هو القبول الشعبي، حتى فيما يتعلق بالدور الذي يقوم به الفصيل أو القوى السياسية في مجرى النظام من أجل التحرر الوطني، وحتى

العملية الانتخابية المتاحة حاليا، والتي هي الآلية الأكثر دقة وصحة لقياس مدى قبول الشعب».

وقال «لدينا أزمة في أن تكون هذه الحركات قامت على قاعدة ظروف ومعطيات وتحديات ومهمات ووظائف كانت مختلفة تماما عما هي عليه الآن، وعملية الانتقال بالبنى السياسية إلى موقع يستجيب إلى هذه الحالة هي عملية صراعية تنطوي على أزمة، الخروج منها يتم بأشكال مختلفة بعضها مدمر، لكن الخروج الأسلم والأقل ضررا هو الخروج الديمقراطي؛ اللجوء إلى ما منحنا إياه ظروفنا من فرصة للجوء إلى الانتخابات كآلية ديمقراطية بهدف تحديد الدور الذي تلعبه كل قوة سياسية في الكيان السياسي الفلسطيني، وهنا الحديث يدور عن منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية».

واستدرك عبد الكريم قائلا «لكن حتى الآلية الانتخابية تحتاج إلى رزمة متكاملة من الإجراءات الديمقراطية، جوهرها النظام الانتخابي، لأن النظام الانتخابي غير

الشرعية الدولية ليست شرعية حقيقية إذا لم تبني على القبول الشعبي لدورها».

وحول آليات التعبير عن القبول الشعبي، قال عبد الكريم «الآلية الأكثر دقة للتحقق من ذلك هي الانتخابات، والتجارب تقول إن غالبية حالات حركات التحرر الوطني لم تعزز شرعيتها الثورية -القبول الشعبي بها- بشرعية انتخابية إلا بعد أن حققت النصر، أي الاستقلال».

ولفت إلى أن الشعب الفلسطيني يعيش حالة فريدة بين تجارب التحرر الوطني في العالم، موضحا أن هذه «الحالة الفريدة التي يعيشها الشعب الفلسطيني تكمن في أن الشعب لا يزال في حالة التحرر الوطني، ومع ذلك توفرت لديه الفرصة لقياس موقفه ومدى تقبله إزاء هذا الفصيل، أو تلك القوة السياسية، في سياق النضال من أجل التحرر الوطني، ومن خلال عملية انتخابية، وهذه فرصة فريدة يجب استثمارها إلى أقصى مدى ممكن».

وأكد أنه «لا مكانة لشرعية ثورية أو تاريخية إلا من خلال

نقاش الجلسة الرابعة

بشكل مناطقي، لتعالج مشكلاتها ولتحديد مرشحيها للانتخابات المحلية والتشريعية، أما إذا بقيت القيادات والفصائل تعين من فوق مرشحي الانتخابات، فعليها السلام».

من جهته، انتقد د. مازن أبو بكر، ما وصفه بـ«تسمين ظاهرة النقد الذاتي»، والتي برزت خلال مداخلات المتحدثين.

وتابع: هناك تشخيص واضح للمآزق الذي تمر به حركة فتح والقوى الديمقراطية، أيضا، فهي تعاني من انتهاز المركزية الديمقراطية، لا بد من إستبداله بنهج الديمقراطية الداخلية للخروج من هذا المآزق».

وفي الإطار ذاته، اعتبرت سامية بامية، مدير عام في وزارة الشؤون الخارجية، أن ما يؤخذ على الفصائل الفلسطينية، هو عدم اتباعها النهج الديمقراطي، وقالت: الأحزاب المقتنعة بدور المرأة يجب أن تمارس ضغطا لإعطاء «كوتا» للمرأة ضمن لوائحها، بغض النظر عن القانون الانتخابي الذي سيتم إقراره.

من جهته، أكد صالح رافت، أمين عام الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا»، في معرض رده على المداخلات، أهمية تعزيز الديمقراطية الداخلية في كل فصائل اليسار الديمقراطي، وإحداث تطوير فعلي في الأنظمة الداخلية تنهي كل حالات المركزية.

وقال «نحن الحزب الوحيد الذي اعتمد قاعدة التسجيل

تناولت جلسة النقاش الرابعة عدة محاور، تركزت بشكل خاص حول طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وآفاقه المستقبلية، وواقع الفصائل الفلسطينية، وآليات إخراجها من الإشكاليات التي تكتنفها.

واعتبر آخرون أنه ينبغي الكف عن جلد الذات، بالطريقة الحالية، داعين في الوقت ذاته، إلى ترسيخ الحياة الديمقراطية داخل القوى السياسية في مختلف المناحي، وفي مقدمتها مسألة اختيار مرشحي الانتخابات.

وفي هذا السياق، رأى الكاتب ممدوح نوفل، أنه كان يفترض في مداوات الجلسة، النقاش حول الحاضر والمستقبل، أكثر من الحديث عن التاريخ، مضيفا «التاريخ مهم لكنه أخذ وقتا طويلا من أوراق المؤتمر».

وتساءل نوفل، عما إذا كانت هناك مكونات للنظام السياسي الحالي، وعما إذا كانت بنية الفصائل الفلسطينية وتكوينها يؤهلها لمواجهة مهام المرحلة الراهنة والمستقبل.

ورأى أنه ينبغي على قوى اليسار الفلسطيني الاستفادة من تجربة الانتخابات الرئاسية الأخيرة، والتي أبرزت ضعفها وتششتها، بحيث تقوم بالاندماج فيما بينها، مضيفا «أعتقد أن المخرج الوحيد أمام فتح والقوى الديمقراطية أن تجري انتخابات



النسبي في داخله، ونحن الحزب الوحيد الذي ينفرد بوجود ثلاث نساء في المكتب السياسي من أصل ١٣ عضوا، وقدمنا امرأة لتمثل الحزب في الحكومة وهي وزيرة شؤون المرأة زهيرة كمال».

وقال قيس عبد الكريم، عضو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية: نحن بحاجة لتجديد حياتنا السياسية، وهذا يأتي

بالشرعية الانتخابية لإعادة بناء المؤسسة الوطنية الفلسطينية على قاعدة الانتخاب، وهذا يتطلب وجود نظام انتخابي يحمي ويعكس التعددية، و«يعقلنها»، بشكل يعكس نفسه بأشكال مختلفة بالنسبة للتيارات المختلفة.

ودعا عبد الكريم، إلى «إعادة توحيد التيار اليساري على أساس موضوعي وديمقراطي لخوض الانتخابات القادمة».

بدوره، تمنى عبد الجواد أن يعقد المؤتمر العام لحركة «فتح» قبل انتخابات «التشريعي»، حتى لو ترتب على ذلك تأجيل الانتخابات التشريعية لشهرين.

وقال: كان قرار عقد مؤتمر «فتح» مطلع آب قرارا عاطفيا، حيث رغب أنصار ومؤيدو الرئيس الراحل ياسر عرفات أن يعقد هذا المؤتمر يوم عيد ميلاد الرئيس، ولكن من المهم أن تجري الاستعدادات والانتخابات الداخلية في فتح، تمهيدا لخوض الانتخابات التشريعية القادمة.

وأكد أن الانتخابات التشريعية السابقة التي جرت العام ١٩٩٦، خلّت من معايير دقيقة لترشيح الأعضاء، مضيفا «يجب فرز أفضل العناصر وإلا تكررت تجربة الانتخابات السابقة، كما ينبغي أن تقرر حركة فتح، من